

قمة مجموعة العشرين بأوساكا ٢٠١٩ قضايا وتحديات

عادل علي
إعلامي وباحث في الشؤون السياسية

مقدمة :

استضافت اليابان للمرة الأولى يومي ٢٨ و ٢٩ يونيو ٢٠١٩، القمة الرابعة عشرة لمجموعة العشرين G 20، والتي تضم ١٩ دولة بجانب الاتحاد الأوروبي، تشكل معظم اقتصاد العالم، وتعد القمة اجتماعاً سنوياً للقادة السياسيين لمجموعة العشرين الاقتصادية، وهم رؤساء دول وحكومات الدول الـ ١٩ الأعضاء في المجموعة، وهي: (الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، السعودية، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، تركيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي) الذي مثله في هذه القمة كل من دونالد توسك رئيس المجلس الأوروبي، وجان كلود يونكر رئيس المفوضية الأوروبية.

حيث حضر قمة هذا العام كل من: رئيس دولة شيلي باعتباره رئيساً لمنندى أبيك (منندى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ)، رئيس مصر باعتباره رئيساً للاتحاد الأفريقي، رئيس السنغال باعتباره رئيساً لمبادرة النيباد، رئيس وزراء تايلاند باعتباره رئيساً للآسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا)، بالإضافة إلى رؤساء وزراء كل من هولندا، سنغافورة، فيتنام، بجانب رئيس الوزراء الأسباني الذي تتم دعوته بشكل دائم لحضور القمة.

أولاً: أهمية قمة أوساكا

حظيت قمة أوساكا بأهمية خاصة لعدة اعتبارات، من أبرزها: تحول مجموعة العشرين من منندى يجتمع فيه القادة لتأكيد التزامهم بالأهداف العالمية المتفق عليها



فعلياً، إلى مجموعة رئيسية لإدارة الأزمات الاقتصادية من خلال التعاون الدولي ومناقشة القضايا الاقتصادية ذات الطابع الملح، اعتبار آخر يتمثل في المكانة الكبرى التي تحظى بها المجموعة في الاقتصاد العالمي، حيث تمثل اقتصادات أعضائها ٨٦% من الناتج الإجمالي العالمي، ٧٧% من التجارة العالمية، و٦٤% من سكان العالم في عام ٢٠١٧. وهكذا، فهي أكثر تمثيلاً للاقتصاد العالمي مقارنة بدول مجموعة الـ ٧ وهي: كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والتي تمثل مجتمعة ٤٦% من الناتج الإجمالي العالمي، ٣٤% من التجارة العالمية، و١٠% من سكان العالم. وهذا يعكس الأهمية المتزايدة للاقتصادات الناشئة، مثل الصين، الهند، والبرازيل في الاقتصاد العالمي.

ويتمثل الاعتبار الثالث في انعقاد القمة في ظل ظروف وأجواء دولية بالغة التعقيد، سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى السياسي. فافتصادياً، عُقدت القمة ومازال الاقتصاد العالمي يشهد استمرار الخلاف التجاري الحاد بين الولايات المتحدة والصين، والذي يعود في أسبابه إلى الرسوم الجمركية التي فرضتها واشنطن على الصادرات الصينية وتهديدها بزيادة الرسوم على مجمل هذه الصادرات، ومما زاد من الخلاف التجاري المستمر بين البلدين قيام واشنطن بفرض عقوبات ضد منتجين صينيين كبار على غرار شركة "هواوي"، ومن شأن استمرار هذا الخلاف التأثير سلباً على الاقتصاد العالمي، لاسيما في ظل فشل جهود البلدين للتوصل إلى اتفاق تجاري في مايو ٢٠١٩، الأمر الذي يوجد مناخات غير مواتية ليس فقط للاستثمار والمستثمرين، لكن الأكثر خطورة أنها تسهم في تآكل مجموعة أساسية من القيم الاقتصادية الدولية التي دافعت عنها المجموعة لسنوات وهي حرية التجارة.

ثانياً: قضايا وتحديات أمام القمة

ناقشت قمة مجموعة العشرين بأوساكا ثمانية قضايا رئيسية للتأكيد على التنمية المستدامة العالمية، تمثلت في: الاقتصاد العالمي، التجارة والاستثمار، الابتكار، البيئة والطاقة، التوظيف، تمكين المرأة، التنمية، والصحة، وتناولت القمة أسباب التوتر



الاقتصادي القائم في الكيانات العالمية، وحددتها بأنها العولمة غير المدروسة، والقرارات أحادية الجانب التي تصدرها بعض اقتصادات الدول، والرسوم الجمركية المرتفعة التي ترهق انتاجيات الكتل الاقتصادية، وضبابية الحلول.

١- الاقتصاد العالمي

نشأت مجموعة العشرين في الأساس استجابة للأزمة المالية العالمية. وفي الوقت الحالي فإن مهمتها الأساسية هي إرساء أسس اقتصادية لتحقيق نمو مستدام وشامل للاقتصاد العالمي. من هذا المنظور، فقد ناقشت القمة، أولاً: تأثير العوامل الهيكلية على الاقتصاد العالمي، مثل الاختلالات العالمية والشيخوخة، بالإضافة إلى مراقبة المخاطر الرئيسية من خلال مراقبة الاقتصاد العالمي. ثانياً: الإجراءات الملموسة لتعزيز إمكانات النمو، كما ناقشت أيضاً التمويل المستدام لتعزيز التغطية الصحية الشاملة (Universal Health Coverage (UHC) في البلدان النامية، بالإضافة إلى تعزيز شفافية الديون وضمان القدرة على تحمل الديون في البلدان المنخفضة الدخل، بجانب تشجيع الاستثمار في البنية التحتية لجودة (Quality Infrastructure Investment (QII)، فضلاً عن التدابير التي تعزز أساس التنمية المستدامة، بما في ذلك تعزيز المرونة المالية ضد الكوارث الطبيعية مثل تمويل مخاطر الكوارث. ثالثاً: الضرائب والتمويل الدوليين، وخاصة مسائل كيفية الاستجابة للتغيرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن رقمنة وعولمة الاقتصاد من خلال الابتكار التكنولوجي. وهذا التغيير الهيكلي قد غير بشكل جذري المشهد الاقتصادي والاجتماعي ونماذج الأعمال في العالم.

٢- التجارة والاستثمار

التجارة الدولية والاستثمار يُعدان محركين مهمين للنمو والإنتاجية والابتكار وخلق فرص العمل والتنمية. ويؤثر التطور الحالي المحيط بالتجارة الدولية سلباً على آفاق الاقتصاد والتجارة العالمية. ويتحمل أعضاء مجموعة العشرين مسؤولية حل هذا الموقف. وقد ركز الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين بشأن التجارة والاقتصاد



الرقمي، الذي عقد في مدينة تسوكوبا يومي ٨ و٩ يونيو ٢٠١٩، على القضايا التالية: الحوار حول التطورات التجارية الدولية الحالية، بيئة أعمال سليمة تعزز قرارات الاستثمار المدفوعة بالسوق، تشجيع التجارة والاستثمار التي تسهم في النمو المستدام والشامل، إصلاح منظمة التجارة العالمية، التطورات الأخيرة في الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، علاوة على التفاعل بين التجارة والاقتصاد الرقمي.

ويشهد النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد منعطفاً حرجياً. ومن أجل استعادة الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، من الضروري الحفاظ على زخم إصلاح منظمة التجارة العالمية وتعزيزه، ففي قمة بوينس آيرس بالأرجنتين ٢٠١٨، أعرب قادة مجموعة العشرين عن "دعمهم للإصلاح الضروري لمنظمة التجارة العالمية لتحسين عملها"، واتفقوا على مراجعة التقدم المحرز في قمة أوساكا.

٣- الابتكار

ركزت مناقشات مجموعة العشرين في القمة السابقة على كيفية دفع الابتكار، بما في ذلك الرقمنة، للنمو الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية، مع تسليط الضوء أيضاً على أهمية معالجة تأثيرها على سوق العمل والمهارات والفجوة الرقمية، واقترحت الرئاسة اليابانية للقمة التركيز على الدور الحاسم الذي تلعبه البيانات في النظام الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين.

ونظراً لأن الرقمنة تحول كل جانب من جوانب الاقتصادات والمجتمعات، فقد أصبح الاستخدام الفعال للبيانات بشكل متزايد محركاً مهماً للنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. في يناير ٢٠١٩، اقترح رئيس الوزراء الياباني آبي شينزو في كلمته أمام المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس مفهوم "التدفق الحر للبيانات مع الثقة" (DFFT)، مع إبراز ضرورة توليد ثقة الجمهور في الاقتصاد الرقمي لزيادة تسهيل تدفق البيانات، بناءً على المناقشات السابقة، اقترحت الرئاسة اليابانية تسريع المناقشات الدولية لتسخير الإمكانيات الكاملة للبيانات، واقترحت أيضاً مناقشة أهمية التطبيق الاجتماعي للتكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي (Artificial



(Intelligence)، وإنترنت الأشياء (Internet of Things)، والروبوتات (Robotics)، والبيانات الضخمة (Big Data)، مما يسهم في تسخير الفرص الناتجة عن الرقمنة بشكل كامل، وكذلك تحقيق "المجتمع ٥,٠" وأهداف التنمية المستدامة SDGs

"المجتمع ٥,٠" هو مجتمع يركز على الإنسان ويحقق تكاملاً عالياً بين الفضاء الإلكتروني (الفضاء الافتراضي) والفضاء المادي (الفضاء الحقيقي)، ويأتي بعد مجتمع الصيد (Society 1.0)، والمجتمع الزراعي (Society 2.0)، والمجتمع الصناعي (Society 3.0)، ومجتمع المعلومات (Society 4.0) في مثل هذا المجتمع، يكون للتكنولوجيات الجديدة تأثيرات تحويلية متنوعة على الطريقة التي يعمل بها المجتمع، على سبيل المثال، صياغة سلسلة القيمة المثلى، تشجيع التصنيع المستدام عن طريق التصنيع الآلي، زيادة إنتاج المحاصيل من خلال أتمتة العمل الزراعي، وزيادة متوسط العمر المتوقع وتقليل التكلفة الاجتماعية عن طريق الفحوصات الوقائية وروبوتات الرعاية التمريضية، على سبيل المثال لا الحصر.

وتهدف اليابان إلى خلق مجتمع يمكن من خلاله حل التحديات الاجتماعية المختلفة بواسطة دمج ابتكارات الثورة الصناعية الرابعة (مثل: إنترنت الأشياء، الذكاء الاصطناعي، البيانات الكبيرة، الروبوتات، والاقتصاد التشاركي) في كل صناعة في الاقتصاد وجميع أوجه الحياة الاجتماعية ومن خلال تحقيق ذلك فإن مجتمع المستقبل سوف يكون مجتمعاً تكون فيه القيم والخدمات مصنوعة بشكل متواصل، وتجعل حياة الأفراد أكثر راحة واستدامة. وهذا ما يطلق عليه (مجتمع ٥,٠) أو المجتمع فائق الذكاء. وتريد اليابان أخذ زمام المبادرة العالمية في الوصول إلى هذا المجتمع، وهذه الجهود سوف تزيد من النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت توسع الأسواق.

٤- البيئة والطاقة

أصبح تغير المناخ أكثر خطورة في السنوات الأخيرة كما يتضح من تكرار حدوث الكوارث بسبب المناخ القاسي في جميع أنحاء العالم، وهو ما يطرح تحديات فورية



تتطلب إجراءات منسقة من قبل المجتمع الدولي، ولمواجهة التحديات المتعلقة بالمناخ على نطاق عالمي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، من الضروري تسريع "دورة حميدة من البيئة والنمو" بهدف إحداث نقلة نوعية تعزز الابتكار بقيادة الأعمال، ولتسهيل هذه الجهود، سيكون من الضروري إنشاء عدد من الابتكارات في مجال تغير المناخ وتطبيقها في المجتمع، و يركز أعضاء مجموعة العشرين على مناقشة قضايا مثل الابتكار والتعبئة المالية والتعاون مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، إلى جانب معالجة الموضوعات الرئيسية التقليدية بما في ذلك التخفيف والتكيف وتمويل المناخ.

الطاقة: انعقد الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين حول تحولات الطاقة والبيئة العالمية من أجل النمو المستدام يومي ١٥ و١٦ يونيو ٢٠١٩ في كارولينا، ناغانو. فيما يتعلق بالطاقة، مع إيلاء أهمية على انتقال الطاقة وفقاً لظروف كل بلد، فقد ركزت المناقشات في الاجتماع الوزاري وقمة أوساكا على تسريع الابتكار مثل الهيدروجين وجمع الكربون واستخدامه وتخزينه (CCUS) كحافز رئيسي لدورة حميدة من البيئة والنمو، وتعبئة التمويل الخاص للابتكار، وتحسين بيئة الأعمال لنشر التقنيات المبتكرة. بالإضافة إلى العديد من القضايا المتعلقة بالطاقة بشكل شامل.

البيئة: تمثل القمامة البلاستيكية البحرية، التي جذبت انتباه العالم في السنوات الأخيرة، تحدياً ملحاً، بالنظر إلى أنها تضر بالنظم الإيكولوجية البحرية وتؤثر على الصحة. لحل هذه المشكلة، يجب أن تتخذ جميع البلدان التدابير، لمعالجة هذه المشكلة، بما في ذلك الاقتصادات الناشئة، وقد ناقش أعضاء مجموعة العشرين كيفية منع تصريف فضلات البلاستيك في المحيطات وتسهيل الابتكار من أجل تكثيف الجهود العالمية بشأن هذه القضايا في "الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين بشأن تحولات الطاقة والبيئة العالمية من أجل النمو المستدام" وقمة أوساكا لمجموعة العشرين.

٥- التوظيف:

في ظل الرئاسة اليابانية للقمة، تمت مناقشة التغييرات في عالم العمل وكيفية



تمكينها من تحسين إدارة سوق العمل، والإطار القانوني، والمؤسسات، وأساليب السياسة العامة لزيادة الإنتاجية وتعظيم الفوائد للعمال وأصحاب العمل. وتمثلت الركائز الثلاث للمناقشة في: التكيف مع التغيير السكاني، تعزيز المساواة بين الجنسين في أسواق العمل، وتبادل السياسات والممارسات الوطنية استجابة لأشكال العمل الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، يتابع اجتماع وزراء العمل والتوظيف، الذي عقد في مدينة ماتسوياما في سبتمبر، تنفيذ التدابير التي اتفق عليها قادة مجموعة العشرين في قمة أوساكا. علاوة على ذلك، تم التأكيد على أهمية السياحة والزراعة كحلول منظورة للتوظيف وتمكين المرأة والتنمية.

تمكين المرأة: تمكين المرأة ضروري لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل. وقد تمت المناقشات في إطار الرئاسة اليابانية تحت الأركان الثلاثة التالية: تنفيذ التزامات مجموعة العشرين بما في ذلك تلك المتعلقة بمشاركة المرأة في العمل، تعزيز الدعم لتعليم الفتيات والنساء بما في ذلك مجال (STEM) العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، المشاركة مع قائدات الأعمال وريادة الأعمال.

فيما يتعلق بمشاركة المرأة في العمل، التزم قادة مجموعة العشرين بالتزام قمة باريسبان في عام ٢٠١٤ بسياسة "٢٥ بحلول ٢٥" الخاصة بتقليص الفجوة بين الجنسين في مشاركة القوى العاملة بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥، واتخاذ تدابير فعالة لضمان تنفيذ هذا الهدف لا يزال يمثل أولوية بالنسبة لمجموعة العشرين. علاوة على ذلك، من الضروري اتخاذ إجراءات مستمرة لتحسين نوعية عمالة المرأة، والحد من فجوة الأجور بين الجنسين وحماية المرأة من جميع أشكال التمييز القائم على الجنس.

ويلعب التعليم دوراً رئيسياً في تحقيق تمكين المرأة. ونظراً لأن الرقمنة تؤدي إلى تغيير المجتمع، يعد تعليم STEM للبنات أمراً بالغ الأهمية. من المهم أيضاً اتخاذ تدابير للتصدي لجميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك في السياق الرقمي. وللمضي قدماً بالاتفاق في قمة بوينس آيرس، فقد ركزت المناقشات على كيفية المشاركة بشكل أفضل مع رائدات الأعمال وقادة الأعمال.



٦ - التنمية

تعتبر التنمية قضية مهمة لتحقيق عالم شامل ومستدام، وقد تم تطوير النقاش حول هذا الموضوع في ظل رئاسات مجموعة العشرين الماضية. لقد أصبحت ذات أهمية متزايدة بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، ففي عام ٢٠١٦، التزمت مجموعة العشرين بمواصلة مواجعة عملها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من خلال خطة عمل مجموعة العشرين بشأن خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية مستدامة، وهذا العام له أهمية خاصة، حيث يمثل عام ٢٠١٩ عاماً هاماً في استعراض الجهود الدولية من أجل أهداف التنمية المستدامة، مع انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى للقادة، وهو أول قمة للأمم المتحدة منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، في نيويورك في سبتمبر ٢٠١٩.

علاوة على ذلك، توخت الرئاسة اليابانية مناقشة المواضيع التالية؛ أهمية البنية التحتية الجيدة واستثمار رأس المال البشري من أجل تعزيز التنمية، خاصة في البلدان النامية: خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، المسائلة، العلوم والتكنولوجيا والابتكارات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، بنية تحتية عالية الجودة لتحسين الاتصال نحو التنمية المستدامة (بالتعاون مع الفريق العامل المعني بالبنية التحتية)، واستثمار رأس المال البشري.

٧ - الصحة:

الصحة العالمية هي موضوع ضروري كأساس للنمو المستدام للاقتصاد العالمي. ولهذا الهدف كانت دعوة منظمة الصحة العالمية للمشاركة في قمة أوساكا. وقد ناقشت القمة ثلاثة عناصر، هي: تحقيق التغطية الصحية الشاملة (UHC)، الاستجابة لمجتمع الشيخوخة، وإدارة حالات الطوارئ الصحية بما في ذلك مقاومة مضادات الميكروبات (AMR)، وهي المجالات ذات الأولوية في مناقشة الرئاسة اليابانية للقمة. وتضمنت المناقشة وجهات نظر اليابان الفريدة والجديدة مثل استخدام الابتكار والتكنولوجيا، وكذلك تعزيز "الشيخوخة الصحية والنشطة"، فيما يتعلق بأهمية التمويل الصحي المستدام تجاه التغطية الصحية الشاملة، من أجل تشجيع النقاش العالمي والتقني.



ثالثاً: نتائج قمة مجموعة العشرين

أصدرت القمة في ختام أعمالها بياناً ختامياً وعدة وثائق، تعكس ما توصل إليه قادة المجموعة من قرارات وتوافقات بشأن القضايا المختلفة التي ناقشتها القمة، ويلاحظ في هذا الإطار الدور المهم الذي لعبته الرئاسة اليابانية للمجموعة فيما تمخضت عنه القمة من قرارات وتوافقات بين الدول الأعضاء، فقد نجحت الدبلوماسية اليابانية في إقناع الدول والأطراف المشاركة في قمة العشرين بالتركيز في البيان الختامي على "المبادئ والنقاط المشتركة" بدلاً من "نقاط الاختلاف"، كما تم إنجاز "مقايضة" بإقناع إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بقبول إعلان الدول الـ ١٩ "التزام التطبيق الكامل" لاتفاق المناخ الموقع في باريس العام ٢٠١٥، مقابل تجنب المشاركين انتقاد سياسة "الحماية" التجارية التي تعتمدها إدارة ترامب.

وقد شهدت القمة حالة من الانقسام بين قادة مجموعة العشرين حول قضية تغيير المناخ منذ قرار الرئيس ترامب الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ المبرم قبل أربع سنوات. واتفقت الدول الـ ١٩ في البيان الختامي للقمة على "عدم التراجع" عن هذا الاتفاق، مستخدمين لهجة تذكر بنبرة البيان الختامي للقمة السابقة في بوينس آيرس، عاصمة الأرجنتين نهاية العام الماضي، ويؤكد الاتفاق الذي توصلت إليه القمة دعم الدول الـ ١٩، ومن بينها الصين وفرنسا وألمانيا، لاتفاق باريس حول المناخ الذي انسحبت الولايات المتحدة منه عام ٢٠١٧، وتم التوصل إلى هذا الاتفاق بعد مفاوضات طويلة وشاقة بسبب محاولة الولايات المتحدة عرقلة الإعلان الذي اتخذ شكلاً مماثلاً لإعلاني قمتي مجموعة العشرين في هامبورج عام ٢٠١٧ وبوينس آيرس عام ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بمسألة التعددية والحماية التجارية، فقد حذر القادة من تنامي المخاطر التي تحدق بالاقتصاد العالمي، واستعاضوا عن ذلك بالدعوة إلى "مناخ تجاري حر ونزيه"، بحسب تسوية اقترحتها الرئاسة اليابانية للقمة. وقال القادة في البيان إن النمو الاقتصادي العالمي لا يزال ضعيفاً وإن الاحتمالات تتجه للأسوأ مع تصاعد التوترات التجارية والجيوسياسية، في إشارة إلى "الحرب التجارية" بين أمريكا والصين.



وهذا البيان الثاني على التوالي للقمة الذي يحجم عن الدعوة للحاجة لمقاومة الحماية التجارية، تجنباً لإثارة حفيظة واشنطن، لكن رئيس الوزراء الياباني أكد في مؤتمر صحفي بعد ختام القمة أن ثمة الكثير من "الأمر المشترك" بين قادة مجموعة العشرين بينها الاعتراف المشترك بحاجة المجموعة لأن تظل المحرك الرئيسي للنمو العالمي.

وعند صياغة بيان القمة، حرصت اليابان على إيجاد "أرضية مشتركة" بين الولايات المتحدة التي تعارض لغة التنديد بـ "الحماية التجارية" والدول الأخرى التي تسعى إلى تحذير أقوى ضد التوتر التجاري، وهزت التبعات الواسعة النطاق للحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين الأسواق، واختبرت قدرة أعضاء مجموعة العشرين على توحيد جبهتهم لتفادي كساد عالمي.

واتفقت الولايات المتحدة والصين على استئناف محادثات التجارة ما يعطي بعض الأمل في إمكانية تسوية أكبر اقتصادين في العالم للنزاع المرير بينهما، غير أن كريستين لاجارد، المدير العام لصندوق النقد الدولي، حذرت من أن الاقتصاد العالمي يواجه "موقفاً صعباً" بسبب النزاعات التجارية، وحثت صناع القرار في مجموعة العشرين على خفض الرسوم الجمركية والعقبات الأخرى أمام التجارة، وباتت مجموعة العشرين تجد صعوبة في السنوات الأخيرة في الدعوة إلى وحدة الصف والتنديد بالحماية في المبادلات التجارية في بياناتها الختامية.

وبالنسبة لمواجهة قضايا البيئة، فقد تعهد رئيس الوزراء الياباني بدور قيادي في معالجة النفايات في المياه والمحيطات، وأصدرت رئاسة القمة وثيقة باسم "مبادرة اليابان لتنفيذ رؤية أوساكا للمحيطات الزرقاء" الخالية من التلوث ونفايات البلاستيك، تقترح تعاوناً دولياً لتحقيق ذلك وعقد سلسلة لقاءات لمجموعة العشرين، كما أكد الجانب الياباني أهمية تسريع إصلاح منظمة التجارة العالمية باعتبارها أداة للنمو العالمي وسط استمرار الانقسام بسبب رفض واشنطن تعيين قضاة في المنظمة الدولية، كما صدرت وثيقة باسم القادة حول "منع استغلال الانترنت للإرهاب والتطرف العنيف المرتبط بالإرهاب".



وأكد البيان الختامي للقمة سعي الدول الأعضاء في مجموعة العشرين إلى تسخير قوة الابتكار التقني والتقنية الرقمية بشكل خاص وتطبيقها لصالح الجميع، والسعي لخلق دورة جيدة من النمو الاقتصادي والتصميم على بناء مجتمع قادر على اغتنام الفرص، والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، المعروضة اليوم وفي المستقبل، بما في ذلك تحديات التغيير السكاني. وأضاف البيان أن "دول مجموعة العشرين ستقود الجهود لتعزيز التنمية والتصدي للتحديات العالمية الأخرى لتمهيد الطريق نحو نمو عالمي شامل ومستدام، على النحو المتوخى منه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، وردد القادة تأكيدهم التزام استخدام جميع أدوات السياسة لتحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن وشامل، والحماية من المخاطر السلبية، من خلال زيادة الحوار والإجراءات لتعزيز الثقة، مؤكداين السعي لتحقيق بيئة تجارة واستثمار حرة ونزيهة وشفافة وقابلة للتنبؤ بها ومستقرة، ولإبقاء الأسواق مفتوحة، فالتجارة الدولية والاستثمار هما محركان مهمان للنمو والإنتاجية والابتكار وخلق فرص العمل والتنمية. كما جددوا دعمهم للإصلاح الضروري لمنظمة التجارة العالمية لتحسين مهامها، مؤكداين العمل بشكل بناء مع أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين بما في ذلك في الفترة التي تسبق المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية.

وأكد البيان "العمل على تحقيق مجتمع شامل ومستدام وآمن وجدير بالثقة ومبتكر من خلال الرقمنة وتعزيز تطبيق التقنية الناشئة، ومشاركة فكرة مجتمع المستقبل الذي يركز على الإنسان، الذي يتم الترويج له من قبل اليابان باسم المجتمع ٥.٠".

وتضمن البيان أربع قضايا رئيسية، هي تعزيز النمو الاقتصادي العالمي، وإنشاء دورة نمو مفترضة عن طريق معالجة أوجه عدم المساواة، وتحقيق نمو عالمي شامل ومستدام، والقضايا والتحديات البيئية العالمية تضمنت تحتها موضوعات مثل النزوح والهجرة والبيئة والطاقة والصحة العالمية، والتطوير والزراعة والسياحة وتمكين المرأة من العمل والتوظيف ومكافحة الفساد والتمويل العالمي وجودة البنية التحتية للاستثمار والابتكار والرقمنة وتدفق البيانات المجاني والتجارة والاستثمار والاقتصاد العالمي.



ولم تقتصر نتائج القمة على ما تضمنه البيان الختامي من قرارات، وإنما هناك نتائج أخرى للقمة، ومنها توصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (ميركوسور)، وهي البرازيل والأرجنتين وباراغواي وأوروغواي، إلى اتفاق بشأن اتفاقية تبادل حرّ هي ثمرة عشرين عاماً من المفاوضات الصعبة بين الطرفين.

وفي حقيقة الأمر، فإنه على الرغم من انعقاد قمة مجموعة العشرين في كل عام لدراسة حلول مجدية للاقتصاد العالمي، إلا أنها في كل اتفاق تحدث مشكلات متفاقمة في البيئة والمناخ والصناعة والتعاملات التجارية تؤثر عليها سلباً، كما أن الأزمات المالية لا تزال تعصف بالكثير منها وحولت اقتصاداتها إلى ضائقة يصعب حلها، وقد أقرت القمة بصعوبة التوصل إلى حلول دبلوماسية موحدة لأزمات العالم بسبب ما وصفه البعض "تعتت" الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وتحركه بشكل أحادي، لذلك بقي الخلاف حول مكافحة التغير المناخي قائماً، كما أن إعلان ترامب هدنة تجارية مع الصين لم يبديد مخاوف المجتمع الدولي من حدوث خلاف تجاري يهدد الاقتصاد العالمي مرة أخرى.

رابعاً: المشاركة المصرية في القمة

رغم أن مصر ليست عضواً في مجموعة العشرين، إلا أن هناك عدة اعتبارات دفعت المجموعة إلى دعوة مصر للمشاركة في قمة أوساكا، أولها أن مصر الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، ومن المعلوم أن القمة تدعو رؤساء أبرز المنظمات الإقليمية والدولية للمشاركة فيها. ثانيها العلاقات الوطيدة بين مصر واليابان - الدولة المستضيفة للقمة - في كافة المجالات، ومن ثم فقد عكست الدعوة اليابانية لمصر للمشاركة في القمة تقديراً من القيادة اليابانية لمصر وقيادتها ودورها الإيجابي في قارة أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط والعالم. ثالثها أن دعوة مصر إلى هذا المحفل الاقتصادي العالمي الكبير هي بمثابة تقدير واعتراف بما حققته مصر على الصعيد الاقتصادي خلال السنوات الخمس الماضية، وفقاً لكافة مؤشرات المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية.



وهذه هي المرة الثانية التي تشارك فيها مصر في قمة هذه المجموعة، حيث سبق أن شاركت في قمة مجموعة العشرين التي عقدت في سبتمبر ٢٠١٦ بمدينة هانجتشو بالصين.

ومن دون شك، فإن مشاركة مصر في هذه القمة تفتح مجالاً واسعاً لتعزيز العلاقات الدولية للاقتصاد المصري، فهذه المجموعة تعد بمثابة "مجلس إدارة الاقتصاد العالمي" بالنظر إلى حجم ما يمثله أعضاؤها من أهمية وتأثير كبيرين على التطورات الاقتصادية العالمية.

وخلال مشاركتها في القمة، قامت مصر بطرح أفكارها ورؤاها بشأن مطالب القارة السمراء وطموحاتها في التقدم والتعاون الدولي من أجل التنمية، وتيسير اندماج الدول النامية وخاصة الأفريقية في الاقتصاد العالمي، وتيسير التبادل التجاري، ونقل التكنولوجيا، وتشجيع الاستثمارات إلى أفريقيا في مجالات البنية الأساسية والطاقة وغيرها، فضلاً عن التنسيق بشأن القضايا السياسية وقضايا السلم والأمن في أفريقيا والعالم. كما قامت مصر بعرض تجربتها التنموية الناجحة للإصلاح الاقتصادي الشامل، ورؤيتها لسبل تعزيز الجهود الدولية لدفع مساعي التنمية في القارة الأفريقية، وتأكيد مواصلة مصر - بصفتها رئيس الاتحاد الأفريقي - ومجموعة العشرين لجهودهما لدعم مبادرة CWA ميثاق أفريقيا، التي أطلقتها المجموعة عام ٢٠١٧ لمساندة الإصلاحات الأفريقية، وهي المبادرة التي انضمت إليها ١٢ دولة أفريقية حتى الآن، وحققت نتائج واعدة فيما يتعلق بمواصلة أجندة الإصلاح الخاصة بالدول الأفريقية مع الركائز والمبادئ التوجيهية للمبادرة، والتي تعمل أيضاً على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لأفريقيا خاصة في القطاعات الرئيسية.

خامساً: تقييم دور المجموعة

ما بين رؤيتين إحداهما متشائمة والأخرى متفائلة، يتمحور تقييم الخبراء الاقتصاديين للواقع الراهن لدور مجموعة العشرين في الاقتصاد العالمي. الرؤية المتشائمة، يذهب أنصارها إلى أن "المجموعة تواجه الآن وضعاً تغيب عنه وحدة



الرؤية والهدف والتدابير، وتم الانقلاب على المكاسب المحققة، ويات القادة أقل قدرة على الاتفاق على حل منسق ومشترك للتحديات، وأكبر الإخفاقات الحالية تمثلت في إسقاط التعهد بمقاومة جميع أشكال الحمائية، بل تجاوز الأمر الخلاف في الرؤية إلى صراع واضح بين القوى الرئيسة للمجموعة مثل الولايات المتحدة والصين، وهناك خلافات أخرى حادة بين دول المجموعة، لكن الإعلام الدولي لا يركز عليها كثيراً، مثل الصين، اليابان، أوروبا، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، وأن المجموعة تواجه مأزقاً وجودياً في المرحلة الراهنة، وعليها أن تتجاوزه إذا أرادت الاستمرار، والتأثير في المشهد العالمي اقتصادياً وسياسياً.

الرؤية المتفائلة، يذهب أنصارها إلى أن مجموعة العشرين أكثر من مجرد مبادرة تنظيمية ولدت نتيجة الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وإنما هيكل دولي يمثل إجماعاً عالمياً على ضرورة تحقيق التنمية والنمو، وأن المجموعة لا بد أن تعيد التركيز على أولوياتها لتعزيز التوافق في الآراء بشأن إدارة الاقتصاد العالمي.

وحدد بعض الخبراء الاقتصاديين أولويات المجموعة في مجالين رئيسيين، الأول: الاستثمار في البنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي. الثاني: الضغط من أجل التنسيق الدولي للحد من المخاطر التي تهدد النمو العالمي، من الآثار غير المباشرة والجانبية لسياسات بعض الدول الأعضاء، وردود الفعل من جانب البلدان الأخرى.

ويذهب فريق آخر ضمن أنصار هذه الرؤية، إلى أن "المجموعة تؤثر في سياسات الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء، على الرغم من أن قوة التأثير تختلف في كثير من الأحيان بين البلدان، وما هو متاح لديها من إمكانيات يؤكد قدرتها على إنقاذ نظام الاقتصاد العالمي من السقوط كما حدث له عام ٢٠٠٨".